

الإخبار بالذي والألف واللام

الباء في قوله بالذي باء السببية لا باء التعددية، لأنك إذا جعلتها باء التعددية يكون المعنى: أن الذي به يكون الإخبار وليس كذلك بل الإخبار يكون عن الذي بغيره. ثم إن الإخبار يكون بالذي وفروعه وبالألف واللام، وقد أشار إلى الأول منهما بقوله:

٧١٨- مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبِرَ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلَ اسْتَقْرَرِ

٧١٩- وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَّةٌ عَائِدُهَا خَلْفٌ مُعْطَى التَّكْمَلَةِ

ذكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة بالذي فاجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي المستقر مبتدأ متقدماً وما سوى الذي والمخبر به عن الذي من الجملة اجعله متوسطاً بين الذي والخبر ويكون صلة للذي، واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذي جعلته خبراً عن الذي ضمير يعود من الصلة على الذي. و(ما) مبتدأ وهو موصولة واقعة على المخبر به عن الذي وصلتها (قيل) و(عنه) متعلق بـ (أخبر) وكذلك بـ (الذي) و(أخبر) وما عمل فيه محكي بـ (قيل) و(خبر) خبر عن (ما) و(عن الذي) متعلق بـ (خبر) و(استقر) في موضع الحال من الذي، و(مبتدأ) حال من الضمير المستكن في (استقر) و(قبل) متعلق بـ (استقر) و(الذي) الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، و(ما) في البيت الثاني مبتدأ وهي موصولة واقعة على ما سوى الذي والاسم المخبر به وهو باقي الجملة وصلتها (سواهما) والخبر (فوسطه) ويجوز أن تكون (ما) مفعولة بفعل مضمرة يفسره (فوسطه) وهو أحسن و(صلة) حال من الهاء في (وسطه) و(عائدها) مبتدأ وخبره (خلف) و(معطى) مضاف إليه وهو اسم وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول و(عائدها) وخبره في موضع الصفة لـ (الصلة) ثم مثل صورة الإخبار فقال:

٧٢٠- نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرَ الْمَأْخَذَا

يعني: أنك إذا أردت الإخبار عن زيد من قولك (ضربت زيدا) جعلت في أول كلامك (الذي) كما ذكر ذلك، وجعلت زيدا خبر عن الذي، وجعلت في موضع زيد ضمير مطابقاً له، وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذي وخبره عائداً على الموصول فصار بعد هذا العمل الذي ضربته زيدا، ونبهك بقوله: (فَادِرَ الْمَأْخَذَا) على أن تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره فتقول في الإخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية كما مثل وفي الجملة الإسمية فلو قيل لك: أخبر عن زيد من قولك: زيد أبوك لقلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبيك لقلت: الذي هو زيد أبوك.

ثم إن الإخبار بالذبي لا يختص بلفظ المفرد المذكور بل يكون في المفرد المؤنث والمثنى والمجموع وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٢١- وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثْبِتِ

يعني: أن المخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جيء بالموصول مطابقاً له لأنه خبر عنه، والمثال المشتمل على هذه الصور هو: بلغ الزيدان العمرين رسالة، فإذا أخبرت عن الزيدان قلت: اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خلف الزيدان ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللذان، وإذا أخبرت عن العمرين قلت: الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرين، وإذا أخبرت عن رسالة قلت: التي بلغها الزيدان العمرين رسالة. (وبالذنين) متعلق (أخبر) (مراعياً) حال من الضمير المستتر في (أخبر) و(وفاق) مفعول لـ(مراعياً).

ولما بين كيفية الإخبار شرع في شروط فقال:

٧٢٢- قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لَمَّا أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٣- كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعَا

ذكر في هذين البيتين أربعة شروط: الأول أن يكون قابلاً للتأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتميز.

الثالث: جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو: زيد ضربته، واسم الإشارة نحو: زيد ضربت ذلك فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميراً في موضع يخلفه على القاعدة، وهو كأن يربط الخبر بالابتداء ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو المفعول خلف المخبر عنه، فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير، وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير فامتنع الإخبار.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجوز الإخبار عن مصدر فاعل ولا عن صفة دون موصوفها، ولا عن موصوف دون صفته، لأن ذلك كله لا يستغني عنه بمضمر، إذ لا يصح أن يعمل الضمير عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا أن يوصف به، و(قبول تأخير) مبتدأ، و(تعريف) معطوف على (تأخير) و(قد حتما) في موضع خبر المبتدأ، و(لما) متعلق بـ (حتما) وكذلك (ههنا) و(ما) موصولة وهي واقعة على المخبر عنه وصلتها (أخبر عنه) و(الغنى) مبتدأ، و(عنه) متعلق به وكذلك بـ (أجنبي) و(شرط) خبر المبتدأ، و(كذا) متعلق بـ (شرط) و(ذا) إشارة إلى الشروط السابقة. ثم انتقل إلى الإخبار بأل فقال:

٧٢٤- وَأَخْبِرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفَعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

يعني أن الإخبار يكون بـ (أل) كما يكون بـ (الذي) إلا أن الإخبار بالذي يكون في الجملة الإسمية والفعلية وفهم ذلك من إطلاقه هناك. والإخبار بأل لا يكون إلا في الجملة الفعلية وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله: (عَنْ بَعْضٍ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ) فكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يَكُونَ الْفِعْلُ متصرفاً وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٢٥- إِنْ صَحَّ صَوْغُ صَلَّةٍ مِنْهُ لِأَلْ كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلُ

يعني: أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها بأل يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفاً ليصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة ألا لا تكون إلا وصفاً صريحاً، ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف لأنه لا يصاغ منه الوصف، ثم أن بمثال من ذلك فقال: (كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلُ) فإذا قيل لك: أخبر عن لفظ من قولك (وقى الله البطل) قلت: الواقي البطل الله. ولو قيل لك: أخبر عن البطل قلت: الواقي الله البطل.

والضمير في قوله (وأخبروا) عائد على النحويين وعلى العرب والأول أظهر لأن أكثر مسائل الإخبار إنما وضعها النحويون تمريناً لقارئة و(هنا) ظرف مكان متعلق بـ (أخبروا) و(بأل) متعلق بأخبروا، وكذلك (عن) و(ما) موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون إلى آخر البيت. و(إن) شرط، و(صوغ) فاعل يصح وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(منه) متعلق بـ (صوغ) وكذلك (لأل) و(كصوغ) مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول، والمجرور بـ (من) قول محذوف، و(وقى) الخ محكي به والتقدير: كصوغ واق من قولك: وقى الله البطل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن صح فأخبر.

ثم قال:

٧٢٦- وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَّةٌ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أَبِينِ وَأَنْفَصَلَ

يعني: أن الوصف الواقع صلة لأل إذا رفع ضميراً يعود على غير أل وجب إظهاره كما إذا قيل: أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا، قلت: الضارب به أنا زيد، فالضمير العائد على غير ألف وهو أنا ضمير غيرها فوجب إظهاره، وفهم منه أن الضمير إذا كان لأل وجب اتصاله كما إذا قيل لك: أخبر عن التاء من ضربت زيدا، قلت: الضارب زيدا أنا، ففي الضارب ضمير مستتر وهو عائد على أل فلذلك وجب استناره في الوصف. و(إن يكن) شرط، و(ما) اسم (يكن) وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير (أل) وصلتها (رفعت) و(صلة أل) فاعل بـ (رفعت) والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما رفعته، و(ضمير) خبر (يكن) و(أبين وانفصل) جواب الشرط.